النقد العقدي عند ابن بزيزة التونسي من خلال كتابه "الإسعاد في شرح الإرشاد"

الطالب الباحث: عبد الواحد الطويل
طالب بسلك الدكتوراه: كلية الآداب والعلوم الإنسانية
جامعة محمد الخامس، الرباط
المغرب

مقدمة:

سأتناول في هذا الموضوع قضية النقد العقدي عند ابن بزيزة التونسي من خلال كتابه الإسعاد في شرح الإرشاد للإمام الجويني، باعتباره أحد الأعلام الذين المبرزين في تحرير مسائل الاعتقاد وقضايا علم الكلام الأشعري، وذلك من خلال بيان منهجه في النقد، والصيغ المستعملة عنده في ذلك، مقسما هذا الموضوع إلى أربعة مباحث وخاتمة.

وقبل الشروع في معالجة هذا الموضوع، لا بأس أن نعرج على إشكاليته التي تقتضي البحث والتحرير، وبيان الهدف من هذه الدراسة والمنهج المتبع في ذلك:

إشكالية البحث:

لا تنكر أهمية النقد في الدراسات الإسلامية بصفة عامة، وتتأكد هذه الأهمية عندما يتعلق الأمر بالدرس العقدي الذي يعد أشرف العلوم وأجلها في المنظومة الإسلامية، ولذا نال هذا العلم من الصراعات والجدالات والانتقادات الفكرية ما لم ينله غيره من بقية العلوم الأخرى.

ولم يكن علماء الغرب الإسلامي في منأى عن هذه الصراعات، فقد تركوا آثارهم في هذا الميدان، فخلفوا ثروة علمية في مجال الفكر والعقيدة، وكان من أبرز من ساهم في إثراء المكتبة العقدية بالغرب الإسلامي أبو محمد عبد العزيز إبراهيم بن أحمد، الفقيه المالكي المعروف بابن بزيزة، من خلال كتاباته في هذا المجال المتمثلة في شرحه على الإرشاد للإمام الحرمين، المعنون تحت: "الإسعاد في شرح الإرشاد+ وشرح العقيدة السلالجية، وشرح الأسماء الحسنى، وفي تفسيره الموسوم بـــ"البيان والتحصيل المطلع على علم التنزيل+، الذي رد فيه على اعتزاليات الزمخشري الذي أودعها تفسيره، وغير ذلك من التآليف في هذا الباب.

فكان من مقتضيات الوقت وحاجيات الساحة العلمية التي بدأت تظهر فيها بعض رؤوس الفتنة أن تظهر آثار هذا العالم، فجاء هذا البحث ليعالج جانبا من جوانب هذه الآثار المتمثل في النقد العقدي عند ابن بزيزة، وبيان منهجه في النقد، وأدوات النقد عنده، وموقفه من العقل والنقل.

الهدف من البحث:

يهدف هذا البحث إلى الكشف عن منهج الإمام ابن بزيزة في نقد آراء الخصوم، وموقفه من الدليل العقلي والنقلي وكيفية التعامل معهما عند تعارضهما، ومتى يقدم العقل على النقل، أو النقل على العقل؟

ولتحقيق هذا الهدف قسمت هذا الموضوع إلى مقدمة وأربعة مباحث وخاتمة:

المبحث الأول في التعريف بابن بزيزة وعنايته بالعقيدة الأشعرية

المبحث الثاني: في بيان حقيقة النقد والاستدلال

المبحث الثالث: في بيان المعالم الكبرى للنقد العقدي عند ابن بزيزة

المبحث الرابع: في بيان أدوات النقد عند ابن بزيزة

خاتمة: وفيها أهم النتائج المستخلصة من البحث.

المنهج المتبع في البحث:

فيما يتعلق بالمنهج العام الذي سلكته في هذه الرسالة؛ فقد جمعت فيها بين المنهج، والاستقرائي، والتحليلي.

أولا المنهج الاستقرائي: وكان هذا الاستقراء في حدود كتاب "الإسعاد في شرح الإرشاد+ لابن بزيزة.

ثانيا المنهج التحليلي: وقد لجأت إلى هذا المنهج لدراسة الأقوال، وإزاحة بعض الإشكالات التي قد ترد على بعض المعطيات، وتعليل بعض التوجيهات، واستخلاص بعض النتائج.

المبحث الأول: ابن بزيزة وعنايته بالعقيدة الأشعرية

المطلب الأول: التعريف بابن بزيزة

- **اسمه:**

هو عبد العزيز إبراهيم بن أحمد، القرشي، التميمي، التونسي، المالكي المعروف بابن بزيزة يكنى بأبي محمد، وقيل أبي فارس كما حكى ذلك صاحب نيل الابتهاج[1]

- **مولده:**

ولد بتونس يوم الإثنين رابع عشر من محرم عام: (606 هـ)[2].

- **وفاته.**

اختلف المترجمون له رحمه الله في سنة وفاته وتضاربت آراؤهم حول ذلك، والذي ذهب إليه جمهورهم أن وفاته كانت في اليوم الرابع من ربيع الأول سنة اثنين وستين وستمائة للهجرة

قال صاحب نيل الإبتهاج: "ومات رابع ربيع الأول عام اثنين وستين وستمائة- اهـ. صوابه ثلاثة وسبعون وستمائة فحققه.+[3].

قال صاحب التفسير والمفسرون في غرب افريقيا: "توفي بتونس في الرابع من ربيع الأول سنة اثنتين وستين وستمائة (662 هـ) وقيل ثلاث وستين (663 هـ) حكاهما مخلوف وقيل أربع وسبعين وستمائة (674 هـ)، جزم به حسن حسني وقيل ثلاث وسبعين (673 هـ) وصوبه أحمد بابا، وقيل تسع وخمسين (659 هـ) وقيل أربع وستين (664). ودفن في مقبرة محرز بن خلف داخل باب السويقة+[4].

المطلب الثاني: عناية ابن بزيزة بالعقيدة الأشعرية

قليلة تلك المصادر التي تغطي جميع جوانب هذا العالم الفاضل الزاهد الرباني، الفقيه المتكلم، اللغوي المفسر، الفيلسوف الصوفي، الذي جال بمداركه ميادين العلم والمعرفة والفكر والعطاء، فقد خلف ثورة فكرية وعلمية أتت أكلها ولا زالت توتيه كل حين بإذن ربها، أثرت الفقه المالكي والعقيدة الأشعرية، والخزانة اللغوية والتفسيرية.

إذا كان الشك لا مجال له في مالكية ابن بزيزة، فلا مزايدة في أشعريته وعنايته بها، هذا الجانب الذي هو جانب عنايته بالعقيدة الأشعرية ودفاعه عنها، لم تعطه كتب التراجم ما يستحقه من الوقوف عنده وتجلية أبرز معالمه، فلم تثبت لنا المصادر مناظراته وما كان يدرسه لطلابه في هذا الباب، وقد يكون هذا راجع إلى خلو هذه المنطقة من المعتزلة وغيرهم من المتكلمين، مما حدا بابن بزيزة ونظرائه من علماء الغرب الإسلامي، بالاكتفاء بتقرير العقيدة الأشعرية في نفوس العامة والمتعلمين، قال الاستاذ عبد اللطيف زكاغ محقق كتاب روضة المستبين في شرح كتاب التلقين: "إن الظروف الإفريقية الاجتماعية تختلف عن غيرها في المشرق، لذا لم يكن أهلها بحاجة إلى علم الكلام إلا لتنزيه الخالق سبحانه عن كل التأويلات والتصورات الفاسدة، وهو ما قصده ابن بزيزة في كتابه: (الإسعاد في شرح الإرشاد)+[5].

هذا الكتاب الذي جلب فيه على المخالفين بخيله ورجله، وما ترك بابا دخلوه إلا دخله عليهم فكانت الغلبة له لقوته وتضلعه في هذا الفن، كل ذلك نابعا من إيمانه بوجوب الدفاع عن عقيدة أهل السنة والجماعة، وأن ترك المدافعة يوجب الاثم ويوقع في المحظور، وقد صرح بهذا بما لفظه: "وقد انعقد إجماع أمة محمد قاطبة، على أنه يجب أن يكون في كل قطر من أقطار المسلمين من يعرف هذا الفن المتعلق بالتوحيد بالأدلة العقلية والبراهين القطعية ليرد شبه الملحدين، ويناظر من عساه أن يتعرض لإفساد عقائد المسلمين، فإن لم يقم بذلك في القطر قائم، أثم جميعهم على حكم فروض الكفايات+[6]، فهذا إشارة إلى أن ابن بزيزة كان ينطلق من منظور من تَوَجّب عليه الدفاع عن العقيدة الأشعرية، وأصبحت في حقه فرض عين، وحق له ذلك، فقد بلغ الغاية في هذا الشأن، وظهر ذلك جليا في شرحه على الإرشاد، فقد نقد فيه الفكر الاعتزالي وما يدور في فلكه، وأراء الحشوية ومن على شاكلتهم، والحلولية وأضرابهم، والروافض والباطنية، واليهود والنصارة، والفلاسفة ومنكري الوجود من الدهريين والطبائعيين، وغير هؤلاء ممن يقارعهم بالحجة والبرهان، كما يشتد غضبه ونكيره في بعض الأحيان على أرباب بعض الآراء، من ذلك ما جاء في شرحه على قول إمام الحرمين: "وذهبت الحشوية المنتمون إلى الظاهر...+، حيث قال: "وقد التزمت هذه الطائفة فضائح وتناقضات لم يتخيل من عقول الضعفاء وصولها إلى هذا الحد من الجهل... وأما من قطع من رعاعهم بأن أصوات القراء ونغماتهم قديمة، فقد سقطت مكالمته. وفضائحهم في هذا الفصل لا يرتضيها من له فطرة+[7].

المبحث الثاني: بيان حقيقة النقد والاستدلال

المطلب الأول: بيان حقيقة النقد الكلامي.

يستعمل النقد في أصل استعماله اللغوي في الحسيات ويكون بمعنى الكشف، قال الخليل بن أحمد: "النقد: تمييز الدراهم+[8]، بمعنى الكشف عن سليمها وتمييزها عن المزيف منها، ومنها قول الفرزدق يصف ناقته: [البسيط]

"تَنْفِي يَدَاهَا الْحَصَى فِي كُلِّ هَاجِرَةٍ * نَفْيَ الدَّنَانِيرِ تَنْقَادُ الصَّيَارِيفِ+[9]

قال ابن فارس في مادة: "(نقد) النون والقاف والدال أصل صحيح يدل على إبراز شيء وبروزه. من ذلك: النقد في الحافر، وهو تقشره+[10]. وكأنه لما زالت عنه القشرة انكشف وظهر.

ويستعمل بمعنى التعييب والإفساد، ومنه قولهم: "وانتقدته الأَرَضَةُ: أكلته فتركته أجوفَ+[11]، وله استعمالات أخرى.

ويستعمل على سبيل المجاز بهذا المعنى نفسه في المعنويات، قال الزمخشري: "ومن المجاز: نقد الكلام، وهو من نَقَدَةِ الشعر ونُقّاده... وانتقد الشعر على قائله+[12]، والملاحظ أن الزمخشري خص النقد بالكلام لا بالمتكلم، وبالشعر لا بالشاعر، وكذا صاحب مختار الصحاح، حيث قال: " وناقده، ناقشه في الأمر+[13]. فقد خص النقد بالأمر.

وفي الاصطلاح العام بغض النظر عن ربطه بفن دون آخر، إذ النقد في حقيقته واحد ولا يكاد يختلف في مجال عن مجال، إلا فيما يخص المنهج والأدوات، والمصطلحات، قال فيه فريد الأنصاري: "هو عملية محكمة وتقويم، تهدف إلى التصحيح والترشيد من خلال بيان مواطن الخطأ والصواب بناء على قواعد متفق على جلها أو كلها+[14].

المطلب الثاني: بيان حقيقة الاستدلال العقلي [15]

الاستدلال الذي هو أداة من أدوات النقد وإثبات الحجة على الخصم، عرف عندهم في اللغة بـــــــــ: "طلب الدليل+[16].

وفي الاصطلاح: "هو الذي يتوصل بصحيح النظر فيه إلى مطلوب خبري+[17].

وعرفه ابن أبي الأصبع العدواني بقوله: " عبارة عن احتجاج المتكلم على المعنى المقصود بحجة عقلية تقطع المعاند له فيه+[18].

وعرفه القاضي أبو الحسين البصري المعتزلي –رحمه الله– بقوله: "والاستدلال هو ترتيب اعتقادات أو ظنون ليتوصل بها إلى الوقوف على الشيء باعتقاد أو ظن+[19]، فما كان مبنيا على مقدمات يقينية، أنتج اليقين، وهو المستعمل في العقائد، وما كان مبنيا على المظنونات أنتج الظن.

والملاحظ أن السين والتاء الداخلتين على الدليل في اطلاقات المتعارفين أعم من أن تكون للطلب، كما هو مشاهد في تعاريفهم للاستدلال، ولذا قال أبو البقاء الكفوي: "ويطلق في العرف على إقامة الدليل مطلقا من نص أو إجماع أو غيرهما، وعلى نوع خاص من الدليل وقيل: هو في عرف أهل العلم تقرير الدليل لإثبات المدلول سواء كان ذلك من الأثر إلى المؤثر أو بالعكس+[20].

هناك مصطلحات أخرى لها ارتباط بالنقد لا داعي للتوسع فيها، من قبل الاستدراك، والتعقيب، والتهذيب، والتعليق، والزيادة، والتحرير، والتصحيح، والتنقيح، والتعليل، والتنكيت، والتنبيه، وغير ذلك.

المبحث الثالث: معالم المنهج النقدي عند ابن بزيزة

المطلب الأول: الصيغ المستعملة في النقد

استعمل ابن بزيزة –رحمه الله– عدة صيغ عبر بها عن عدم رضاه عن بعض الآراء، والأقوال والاستدلالات، وضعفها في رأيه، أو دلت على التوجيه والتصويب، وغير ذلك مما يدخل تحت دائرة صيغ النقد، ومن هذه الصيغ أو المصطلحات[21]:

مصطلح الضعف[22]، بجميع صيغه، فقد تردد كثيرا على لسان ابن بزيزة، وكذا مصطلح الفساد، وهو أشد نقدا من التضعيف، ومصطلح الباطل، ونفي الصحة والصواب والسداد، وعدم التسليم، والدعوة إلى إعادة النظر، والممانعة، والنسبة إلى التخطئة والوهم وما في معناهما، والتجهيل والتسفيه، والحط مما جاء به الخصم، وغير ذلك من المصطلحات والألفاظ الصريحة التي يستعملها رحمه الله في النقد، وقد لا يستعمل واحدة مما سبق، كأن يستعمل التعريض، والتنكيت، والرد المبطن على الدعاوى، وتوزع نقده هذا بقسميه

الصريح، والتلويحي، على الأقوال والمنقولات، والقواعد والأدلة، ونقد إمام الحرمين في ترتيب المعلومات، وبعض أنواع الاستدلالات، واعتمد رحمه الله في ذلك على نوعين من الأدلة: أدلة عقلية وأدلة نقلية، وتنوع الاستدلال العقلي عنده لإثبات الدعاوى البشرية[23] أو نفيها إلى عدة أنواع، بغض النظر عن طبيعة الاستدلال هل هو استدلال علة أولا؟، حتى تخرج أفعال الله، فقد قيل: إنها لا تعلل عند الأشاعرة إذ التعليل بمعنى الباعث على الفعل، وذلك عندهم ممنوع، ولا يقولون به، وهناك من قال: لا فرق بين تعليل الأفعال والأحكام، لأن ذلك –في نظرهم– كُلّهُ من عند الله، ولهذا نجدهم ينفون في كتب الكلام التعليل مطلقا سواء في أفعاله سبحانه أو في الأحكام الشرعية، إذ الحكم الشرعي(مدلول الأمر والنهي القرآني) ما هو إلا كلام الله، وكلام الله صفة من صفاته، ولا يقبل التعليل شيء مما يتعلق بذات الله تعالى، وذلك أن التعليل يقتضي الغرض، والغرض يستلزم الحاجة والافتقار، والله غني عن العالمين[24]، وإذا كان الأمر على ما وُصِفَ وفي المحل الذي حدد، فإنا نجد الشارح استعمل جملة من أنواع الاستدلالات العقلية، والبراهين القطعية، كما صرح هو بذلك[25]، سواء كان عن طريق ارتباط العلة بالمعلول، أو عن طريق التلازم بين ثبوتين، أو نفيين، أو نفي وثبوت، أو عكسه، أو غير ذلك مما استعمله رحمه الله في الإبطال، والإثبات، كما استعمل جملة من الآيات القرآنية، والأحاديث النبوية في الاستدلال النقلي، ثم وزعت هذه الاستدلالات بنوعها العقلي والنقلي، بين نقد منهج إمام الحرمين، وأقوال وآراء الفرق، والمنقولات والاستدلالات، وقد خصصت الفقرتين المواليتين لبيان ذلك.

المطلب الثاني: مجالات النقد عند ابن بزيزة

الفقرة الأولى: نقد منهج الإمام

ومن أمثلة هذا النوع ما جاء في انتقاده لترجمة أول باب من أبواب الكتاب، حيث اعترض على الإمام عدم تطابق الترجمة المعنونة بـــ "أحكام النظر+ مع ما انطوى تحتها من مباحث، وكذا تقديم أحكام النظر قبل التعريف بالنظر، ومن انتقاداته له في المنهج، انتقاده في تقديمه أحكام النظر قبل التعريف بحقيقة النظر، وهذا نابع من أن التصور مقدم على التصديق، والحكم على الشيء فرع عن تصوره، فقال: "والاعتراض على ترجمة الإمام من وجوه:

الأول: أنه تعرض بمقتضاها لأحكام النظر، قبل ذكر حقيقة النظر في نفسه.

الثاني: أنها غير مطابقة لما صدر به الباب، والترجمة لما بعدها كالحد والمحدود فمقتضاها ذكر أحكام النظر فقط. فبدأ بوجوب القصد إلى النظر على العاقل، والترجمة لا تقتضي ذلك. وهي مع ذلك ناقصة عن الإحاطة بجميع ما اشتمل عليه الباب، لأنه تعرض فيه لإثبات النظر على منكريه+ ثم اقترح تصويبا للترجمة للتتوافق مع ما في الباب، فقال: "فالترجمة المطابقة للباب: باب ذكر النظر وما يتعلق به، فلو أتى الإمام رحمه الله بهذه العبارة لكانت أجمع، ... [إلى أن قال] ..ولا يخفى صحة ما ذكرناه على متأمل+ ينظر [ص: 60].

ومن هذا النوع أيضا انتقاده لترجمة الباب العاشر من الكتاب، [ص:365]، ينظر ما هو من هذا القبيل في: [ص: 193].

وكذا انتقاده في التطويل، في تقرير مسألة إبطال الكُمُون، حيث قال: "تشاغل الإمام في هذا الفصل بإبطال الكمون وهو عندي أنه لا حاجة إليه في تقرير هذا المقصود الذي أراده+ [ص:166-167].

الفقرة الثانية: نقد الأقوال والآراء

كثيرة هي انتقاداته للأقوال والآراء، ومن أمثلة ذلك انتقاده قول أبي بكر الباقلاني رحمه الله: إن أول واجب هو المعرفة، فاعترض عليه ورد قوله هذا بقوله: "واما قول القاضي أبي بكر ، رضي الله عنه فبناه على أن الأولية حقيقة إنما تتعلق بالجزء الأول ، وفي قوله نظر ،

إذ الجزء الواحد غير مستقل بنفسه فلا معنى لإيجابه وحده...+ ينظر [ص: 63] ومن ذلك أيضا اعتراضاته على بعض أقوال العلماء في حد الجوهر، ينظر: [ص: 147] ومن ذلك انتقاده القائلين إن كلام الله قديم أزلي، وأنه حروف وأصوات، حيث قال: "فالجمع بين كونها حروفا وبين كونها قديمة متناقض+، ينظر: [ص: 346]، ومن هذه النماذج، ما جاء في الصفحات: [ص: 539/535/85].

الفقرة الثالثة: نقد النقولات

والمقصود بالنقولات: الأدلة المنقولة عن طريق السمع، ومن هذا النوع، اعتراضه على الإمامية من الشيعة القائلين بوجود النص على إمامة علي وأنه أحق الناس بالخلافة بعد رسول الله صلى الله عليه وسلم، حيث قال بعد هذا: "وهذا باطل لإجماع الصحابة والمهاجرين والأنصار على استخلاف أبي بكر، وهم معصومون من الخطأ+ ينظر: [ص: 594] من ذلك مسألة تفضيله، [ص: 599]، وانتقاده لحديث: "لا تنال شفاعتي أهل الكبائر من أمتي+ بقوله: "وهو حديث غير ثابت عند أهل العلم+ [ص: 580]، ومن ذلك انتقاده للإمام في ادعائه عدم صحة نسبة القول بإنكار العلوم جملة للسفسطائية، بدعوى أن انكار العلوم مخالف للبدائه، فرد عليه الشارح بقوله: "وهذا من الامام لا معنى له، فإن النقل عنهم بذلك صحيح+ [ص:75] ومن النماذج الداخلة تحت هذا النوع، انتقاده له في حكاية الاتفاق "على أنه لا يجوز أن يكون العلم كسبيا، وبالفرع ضروريا+ حيث قال: "والاتفاق الذي ذكره غير صحيح+[ص: 121]: ينظر نماذج من هذا النوع: [ص: 206/158].

الفقرة الرابعة: نقد الاستدلالات

لقد أفصح رحمه الله عن دقيق نظره، وقوة عقليته الجدلية، الطواقة للوقوف عند دقيق الجزئيات، فهو صعب التسليم والاستسلام، فنجده لا يقبل كل دليل ولو كان يصب في صالحه، فالكل عنده قابل للتمحيص، والنخل، يرُدُّ أو يصوب استدلالات أصحابه كما يرد استدلالات خصومه، ومن أمثلة ذلك: تضعيفه دليل من استدل على رد قول أبي بكر الباقلاني المتقدم، بـــــــــ: "أن النظر جملة واحدة وعبادة متحدة وجزء العبادة لا ينفرد بالوجوب كركعة من الظهر+ حيث قال بعد هذا: "وهو ضعيف، (أي ما استدل به هذا المستدل) بل النظر عندنا جملة ذات أجزاء، ومبناه على مقدمتين، كل واحدة منهما مطلوبة التحصيل بمدركها+، ينظر[ص:63]، ومن ذلك أيضا اعتراضه على أصحابه، ومنع ما ألزموا به أبا هاشم القائل: إن أول واجب هو الشك، والشك في الله كفر، والكفر عند المعتزلة قبيح، فكيف يكون واجبا[26]، حيث أدرجوا الشك في الكفر والكفر قبيح، فيلزم أن الشك من هذه الناحية قبيح، فمنع الشارح هذا الإلزام وادعى الانفصال بعدم اتحاد الجهتين، فجهة الكفر عنده ليست هي جهة الباعث على النظر، حيث قال: "وهذا عندي لا يلزم، لأنه إنما أوجبه من حيث كان باعثا على النظر ومؤديا إليه، لا من حيث إنه كفر، فتغايرت الجهتان+ ينظر [ص: 64]، كما اعترض على الإمام فيما استدل به على وجوب النظر، ينظر: [ص: 99]، وينظر نماذج من هذا النوع في: (ص: 87/65/ 93/96/104/134/145/156/286/308/ 407 /433 /429).

المبحث الرابع: أدوات النقد عند ابن بزيزة

من خلال تتبعي لصنيع ابن بزيزة رحمه الله في تعامله مع نقد الآراء والأقوال، والنقولات والاستدلالات، وجدت انتقاده رحمه الله للخصوم وغيرهم في باب السمعيات أقل حدة من انتقاده لهم في باب العقليات، وقد يكون هذا راجع إلى قلة الخلاف في السمعيات بين الطوائف، ويستعمل في ذلك مسلكين، مسلك عقلي، وآخر نقلي، وهذا راجع إلى تقسيم مواضع الاعتقادات، فمنها العقليات، وهي معظم أبواب هذا الكتاب، ومنها السمعيات، وهي المغيبات من أمور الآخرة كعذاب القبر والصراط والميزان، ومنها المشترك بين العقليات والسمعيات، كالرؤيا، فالمنقول يناظره بالمنقول، والمعقول يقابله بالمعقول.

ولبيان هذين المسلكين الذين استعملهما ابن بزيزة رحمه الله في شرحه للإرشاد قسمت هذا المبحث إلى ثلاثة مطالب:

المطلب الأول: تعارض الأدلة العقلية والنقلية عند ابن بزيزة

لم يخرج الإمام ابن بزيزة رحمه الله عما أصله جماهير أتباع أبي الحسن الأشعري –رحم الله الجميع– من أن العقل أصل النقل، والنقل فرع عن العقل، وهذا أصل من أصولهم وقاعدة من قواعدهم التي يزنون بها النصوص الشرعية عند تعارضها مع العقل خصوصا ما يتعلق منها بعلم العقيدة، فيقدمون العقل ويؤولون النقل، ومن هنا قال رحمه الله : "قال علماؤنا إذا تعارضت الدلائل العقلية والظواهر الشرعية فإما أن يقبل الجميع، وهو محال للتناقض، وإما أن يبطل الجميع وهو محال؛ لذلك لا يبقى لنا بعد ذلك إلا العماية والجهالة، أو تبطل دلائل العقل لتصحيح دلالة السمع وهو محال؛ لأن العقل أصل الشرع، فلو أبطلنا الأصل لتصحيح الفرع لزم إبطال الجهتين، فوجب تصحيح دلائل العقل، وتأويل دلائل الشرع والله المستعان+[27]

وهذا لا يعني أنه يقدم العقل على النقل في كل شيء، أو في كل مرحلة من مراحل الإقناع، بل للعقل حدود كما هو معلوم عند السادة الأشاعرة، فالعقل وإن كان أصلا للنقل فإنه يظل عاجزا عن إدراك بعض الأشياء التي تدخل تحت دائرة الغيبيات، ولذا قال رحمه الله في مقدمة شرحه للإرشاد : "ولما كان مجرد عقله لا يستقل بدرك كثير من المعلومات على التفصيل بعث سبحانه إليهم أنبياءه، وأنذرهم بالمعجزات، وختمهم بالنبي المبارك المفضل في الأرض والسماوات، فانتهى الأمر ببعثته المباركة إلى أعلا مراتبه في الكمال وأوضح لنا ما كان خفي عن العقل أو علمه على وجه الإجمال ، واستفاد م الأئمة منه علم أصول التوحيد والديانات، وفروع الأحكام والعبادات+[28]

وبهذا يتبين أن العقل عند ابن بزيزة رحمه الله لا يمكن أن يستقل عن النقل، كما أنه لا نقل بلا عقل، فكل منها مكمل للآخر وخادم له، ومن هذا المنطلق لم يقتصر رحمه الله في بيان الحق والصواب على أحدهما دون الأخر، فمتى ما احتاج إلى العقل استعمل العقل، ومتى ما احتاج إلى النقل استعمل النقل، ومتى ما دعت الضرورة إلى الجمع بينهما جمع بينهما.

المطلب الثاني: النقد بالمعقول عند ابن بزيزة

والقصد من هذا هو إثبات بعض النماذج للوقوف على المعالم الكبرى للنقد عند ابن بزيزة، وليس القصد إيراد جميع القضايا التي انتقدها الشارح رحمه الله سواء انتقدها بالمعقول أو بالمنقول، وتنوعت هذه النصوص والنماذج الممثل بها، وتوزعت على أبواب مختلفة ليتأتى لنا استشفاف المنهج النقدي عند عالم من علماء الغرب الإسلامي الذي ضرب في هذا العلم بسهميه أعشاره.

ومن هذه النماذج المختارة: انتقاده من قال إن الترابط بين العلة والمعلول، أو المقدمات والنتائج في القضايا ترابط عقلي، واستدل على ذلك بقوله: "لأن العلة والمعلول موجودان في الزمان معا، وإنما تقدمت العلة بالذات لا بالزمان. فلو كان النظر علة في العلم للزم وجودهما معا في الزمان، وذلك باطل، لما يلزم عنه من التناقض+ [ص: 85].

ومن ذلك انتقاده الباطنية الذين أنكروا الوجود، حيث قال: "وهذا غير معقول وقد استبان بالعقل أن صدور الأفعال من العدم المحض لا ينعقل، فدل على أنه موجود مع أنه لوكان عدما صرفا لما صح أن يكون موصوفا بالعلم والقدرة وغير ذلك من الصفات+ [ص: 195]

ومن هذا القبيل إبطاله تسمية الكرامية الرب جسما، تعالى الله عما يقولون علوا كبيرا، حيث قال: "ومن صرح بأنه جسم فلا يخلو من قسمين:

إما أن يطلق اللفظ ويثبت له سبحانه حقائق الأجسام، أو لا يثبت له ذلك. وهو في كلا الأمرين مخطئ. إلا أن الخطأ في في إطلاق اللفظ مع إثبات أحكتم الأجسام له سبحانه أفحش منه في إطلاق اللفظ فقط. وقد تقرر في مسألة حدوث الاجسام أن كل جسم مؤتلف، وكل مؤتلف حادث. فلو كان تعالى جسما لكان حادثا. وقد ثبت قدمه. ثم لو كان جسما لكان مساويا لسائر الأجسام في الجسمية، مفتقر إلى مخصص يخصصه بصفات الألوهية. ثم لو كان جسما لكان منقسما، فإن قام بكل جزء من أجزائه علم وقدرة وإرادة وحياة إلى غير ذلك من صفاته تعالى، فهدا محال لما فيه من تعدد الآلهة وإن قامت هذه الصفات بجميع تلك الأجزاء، فهو محال لما ثبت من استحالة قيام الصفة الواحدة بأكثر من واحد. وإن قامت ببعض أجزائه دون بعض فهو أيضا محال للتساوي ويلزم الترجيح بغير مرجح+[29]

ومن ذلك أيضا رده على المعتزلة المتعجبين من مذهب أبي الحسن الأشعري رحمه الله القائل بأن كلام الله صفة واحدة، ونقده لدعواهم بقوله: "ومن الدليل على أنه صفة واحدة أنها لو كانت متعددة لم تخل إما أن تكون متناهية أو غير متناهية، والأول باطل لتساوي الأعداد، وحينئذ تفتقر إلى المخصص. والثاني باطل، لأن وجود ما لا يتناهى محال+[30].

ومن أمثلة ذلك مسألة: هل التماثل بين المثلين حال زائدة على وجودهما أم لا؟

قال في الجواب عن هذه المسألة: "والحق أن هذه المسألة مبنية على إثبات الأحوال، والصحيح عندنا أن التماثل حال زائدة على الوجود، وأن المتماثلين تماثلا بذاتيهما لا بمعنى زائد؛ لأنهما لو تماثلا بمعنى زائد لزم التسلسل وهو محال. وذلك أن المعنى الموجب للتماثل بين المثلين إن قام بكل واحد منهما لزم قيام الصفة الواحدة بمحلين، وإن قام بكل واحد معنى أوجب المماثلة، فذلك المعنى الذي أوجب المماثلة مماثل للآخر. والكلام في تماثلهما كالكلام في الأول، ويلزم التسلسل، ويلزم منه أيضا الدور، وهو أن صحة المماثلة بين المثلين متوقفة على تماثل المعنيين . فلو افتقر تماثل المثلين إلى تماثل المعنيين الموجبين المماثلة والمعنى الموجب للماثلة، لا يفهم تماثله إلا بعد فهم تماثل المثلين، لزم الدور+[31]

ينظر بعض النماذج من هذا النوع: [ص:198-199-200-201-207-217].

من خلال هذه النصوص المنتقاة للتمثيل بها لاستيبان منهج ابن بزيزة في النقد بالمعقول يتبين أنه رحمه الله طالب للحق ودائر معه حيث مادار، فلا يقتصر نقده على المخالف فحسب، بل يتعداه إلى بعض أدلة الأصحاب والموافقين له في المعتقد، مستعملا في ذلك من الأدلة ما هو محل اتفاق بين العقلاء، كالقياس المنطقي بنوعيه الحملي الشمولي الأرسطي، والشرطي الاستثنائي المبني على اللزوم العقلي، ودأبه في كلا النوعين أن يذكر المقدمتين ثم يبرهن على ما يبين صدقهما كما هو موضح من خلال ما تقدم من النماذج المساقة، فابن بزيزة ليس من النوع الذي ليس همه إلا النقد، فهو ناقد وبنّاء بناء بديلا لما يراه صوابا وحقا.

المطلب الثالث: النقد بالمنقول عند ابن بزيزة

جرت العادة في معرض الاحتجاج، والتناظر، أن تقرع الحجة بالحجة، والبرهان بالبرهان، والدليل بالدليل، فدأب الشارح على هذا في نقد النقولات بما هو متعارف عليه ومحل اتفاق بين الخصوم، فنراه ينقد الدليل النقلي بما تنقد به الأدلة النقلية، ولا يخرج عن هذا مجراة للقول المنقود، ومن أمثلة ذلك: رده لقول من قال في تحديد مفهوم الإيمان: هو "عبارة عن اعتقاد بالقلب وإقرار باللسان+ رده بقوله: " هو مخالف لحديث جبريل عليه السلام لأنه فسر فيه الإيمان بعمل القلب، والإسلام بعمل الجوارح+ [ص: 586]، ومن ذلك أيضا نقده لمسألة هداية الكافرين هل في مقدور الله أو ليست في مقدوره؟ فحكى عن بعض المعتزلة: "أنه ليس بقادر على ذلك، وإلا لكان بخيلا ظالما إن لم يفعله، بناء على قاعدتهم في إيجاب الصلاح والأصلح، جل الله عن قولهم، فنقد ذلك عليهم بقوله: "والصحيح

ما نطق به قوله تعالى: ﴿ وَلَوْ شَآءَ ٱللَّهُ لَجَمَعَهُمْ عَلَى ٱلْهُدَىٰ ﴾[32]، وقال: ﴿ وَلَوْ شَآءَ رَبُّكَ لَآمَنَ مَن فِي ٱلْأَرْضِ كُلُّهُمْ جَمِيعاً ﴾[33]،

ينظر [ص: 465]، ومن هذا النوع ما في الصفحة: [573]، حيث استدل على بطلان القول إن الكبيرة تحبط الأعمال، بقوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ لاَ يَظْلِمُ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ ﴾[34] وقوله: ﴿ أَنِّي لَآ أُضِيعُ عَمَلَ عَامِلٍ مِّنكُم مِّن ذَكَرٍ أَوْ انثَىٰ ﴾[35] وغير ذلك من الآيات القرآنية والأحاديث النبوية، التي تدخل تحت النقد بالمنقول.

كما استدل رحمه الله بالإجماع في مواطن كثيرة من هذا الشرح، من ذلك إبطاله تفسير النجارية لكلام الله بأنه أصوات، حيث قال: "فلما وافقوا على أنه سبحانه متكلم بالمعنى الذي أرادوه فليسموه مصوتا، وهذا خرق للإجماع+، [ص: 512/335].

كما استدل بالإجماع في نقد الإمامية القائلين بوجود النص القاطع على إمامة علي رضي الله عنه، وأنه أفضل الخلق بعد النبي صلى الله عليه وسلم، وأنه أحق بالخلافة من سواه، حيث قال: "وهذا باطل لإجماع الصحابة والمهاجرين والأنصار على استخلاف أبي بكر، وهم معصومون من الخطأ، وقد قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : يأبى الله والمسلمون إلا أبا بكر . وقال : ما طلعت الشمس ولا غربت على أحد بعد النبيين والمرسلين أفضل من أبي بكر ....+[36]

ومن أمثلة نقده للاستدلال بمدلول الحديث: اعتراضه على استدلال إمام الحرمين على خلق الأعمال بقوله تعالى: "والله خلقكم وما تعملون+ حيث قال: "وزعم أيضا أن الآية نص في محل النزاع، وفيه نظر،...+ ينظر [ص: 424] ومن هذا النوع انتقاده لحديث "إن الله خلق آدم على صورته+ بدعوى انفراد الإمام مسلم به، [ص:363] ، وانتقاده تأويل إمام الحرمين للخلود الوارد في قوله تعالى: "ومن يقتل مومنا متعمدا فجزاؤه جهنم خالدا فيها... "بالمكث الطويل لا الدائم، حيث قال عقب هذا التأويل: "وهو ضعيف، لأنه يلزم مثله في أهل الجنة+ [ص: 571].

ومن المسائل التي انتقدها على المعتزلة ورد عليهم فيها بالنقل المسألة الرزق والأجل فقد جاءا مقرونين في كثير من آيات الكتاب الحكيم[37]، وكذلك السنة النبوية الشريفة، وقد أرشد الله تعالى الناس إلى عدم قتل أولادهم اذا خشوا الرزق؛ لأن رزقهم ورزق أولادهم عليه سبحانه، وحكم على من فعل ذلك بالخطأ والتأثيم فقال تعالى: ﴿وَلاَ تَقْتُلُوۤاْ أَوْلَـٰدَكُمْ خَشْيَةَ إِمْلَـٰقٍ نَّحْنُ نَرْزُقُهُمْ وَإِيَّاكُمْ إِنَّ قَتْلَهُمْ كَانَ خِطْئاً كَبِيراً﴾[38]، قال القاسمي في محاسن التأويل: فنهاهم الله وضمن لهم أرزاقهم بقوله:" نحن نرزقكم وإياكم+، أي نحن المختصون بإعطاء رزقهم في الصغر والكبر[39].

ولا يمكن أن ينقضي الأجل إلا وقد استوفى معه الرزق، وقد جاء ذلك واضحا في عدد من الأحاديث النبوية، من ذلك حديث جابر رضي الله عنه قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: "أيها الناس اتقوا الله وأجملوا في الطلب فإن نفسا لن تموت حتى تستوفي رزقها وإن أبطأ عنها، فاتقوا الله وأجملوا في الطلب خذوا ما حل ودعوا ما حرم+[40].

وقال الشهرستاني: "الأرزاق مقدرة على الآجال، والآجال مقدورة عليها ولكل حادث نهاية+[41].

وقد تحدث ابن بزيزة رحمه الله عن الرزق فقال: "وقد اختلف المتكلمون في معناه، فقال أهل الحق: هو كل ما هُيِّء للانتفاع به غذاء كان أو غيره، مكلف وغير مكلف، حلالا كان أو حراما، وقال بعض المعتزلة: هو الغذاء فقط، وقيل كل ما ينتفع به من الحلال فقط، فالحرام عندهم ليس برزق+[42].

قال ابن بزيزة رحمه الله: "والصحيح ما ذهب إليه أهل الحق يدل عليه قوله تعالى: ﴿وَمَا مِن دَآبَّةٍ فِي ٱلأَرْضِ إِلاَّ عَلَى ٱللَّهِ رِزْقُهَا وَيَعْلَمُ مُسْتَقَرَّهَا وَمُسْتَوْدَعَهَا كُلٌّ فِي كِتَٰبٍ مُّبِينٍ﴾[43]، ثم قال: "وفي الصحيح أن الملك الموكل بالتصوير في الأرحام يكتب رزق المولود وأجله، وشقي أم سعيد+[44].

ومن المسائل التي انتقدها على غير الإسلاميين مسألة الإيجاد البدني بعد الموت، حيث قال ابن بزيزة رحمه الله: "اختلفت أهل الملل في المعاد فأطبق المسلمون على إثبات المعاد البدني والنفساني، وأنكرت الدهرية النوعين، وقالوا لا إعادة البتة، وأثبتت الفلاسفة المعاد النفساني فقط ، وتوقف جالينوس وغيره من الطبائعيين...+[45]

هل يعدم الله البدن ويفنيه ثم يعيده بعينه؟ أو يفرق الأجزاء ولا يفنيها ثم يجمعها بعينها؟ أم يعيد مثلها لا نفسها؟

فالذي ذهب إليه ابن بزيزة في هذه المسألة هو أن الأجسام تعاد نفسها واستدل على ذلك بعدة آيات قرآنية قال: "والذي دل عليه الكتاب العزيز إثبات الوقوف بين يدي الله، والعرض عليه، وشهادة الأعضاء على بني آدم بذنوبه، وذلك يدل على إعادة العين لا المثل، وقد قال تعالى: ﴿قُلْ يُحْيِيهَا ٱلذِيٓ أَنشَأَهَآ أَوَّلَ مَرَّةٍ وَهُوَ بِكُلِّ خَلْقٍ عَلِيمٌ﴾[46]، وقوله: ﴿وَقَالُواْ لِجُلُودِهِمْ لِمَ شَهِدتُّمْ عَلَيْنَا قَالُوٓاْ أَنطَقَنَا ٱللَّهُ ٱلذِيٓ أَنطَقَ كُلَّ شَيْءٍ وَهُوَ خَلَقَكُمْ أَوَّلَ مَرَّةٍ وَإِلَيْهِ تُرْجَعُونَ﴾[47]، وقوله تعالى: وهو أهون عليه[48] وقوله: ﴿يَوْمَ تَشْهَدُ عَلَيْهِمْ أَلْسِنَتُهُمْ وَأَيْدِيهِمْ وَأَرْجُلُهُم بِمَا كَانُواْ يَعْمَلُونَ﴾[49]، والدليل القاطع على إعادته للأجسام أنه ممكن في نفسه باعتباره الفاعل والقابل والصادق، وقد أخبر عنه، فوجب قبوله والتعويل على صحته+[50].

خاتمة

في خاتمة هذا البحث نخلص إلى أن ابن بزيزة رحمه الله سد ثغرة من الثغور التي تؤتى منها الأمة، فنافح عن عقيدة المسلمين بميزان العقل والنقل، فيرد ما يستحق الرد، ويقبل ما يستحق القبول، بكل صدق وأمانة، فلامست من خلال هذا البحث:

أنه كان طالبا للصواب ميالا للحق، لا تمييز عنده بين من هم في صفه، وبين خصومه، فنقد كثيرا من الشبهات العقلية والنقلية وبين وهنها.

أنه كان رحمه الله يتحرى الأمانة في نقل أقوال وآراء واستدلالات بعض المخالفين، فليس ممن يغض الطرف عن الاستدلالات القوية ويجلب الأدلة الضعيفة لينقدها.

نقد المعقولات في الغالب الأعم يكون عنده بالقياس المنطقي بنوعيه الحملي والشرطي.

نقد السمعيات عنده في الغالب يكون بالإجماع، أو بما في صحيح البخاري ومسلم، أو بالمتواتر.

كما خلص البحث إلى أن ابن بزيزة استعمل في كتابه هذا صيغا متددة من صيغ النقد

كمصطلح الضعف مصطلح الفساد، ومصطلح الباطل، ونفي الصحة والصواب والسداد، وعدم التسليم، والدعوة إلى إعادة النظر، والممانعة، والنسبة إلى التخطئة والوهم وما في معناهما، والتجهيل والتسفيه، والحط مما جاء به الخصم، وشدة النكير على بعض الآراء السخيفة.

الهوامش:

(1) نيل الابتهاج (ص: 268).

(2) نيل الابتهاج (ص: 268)،

(3) نيل الابتهاج (ص: 268).

(4) التفسير والمفسرون في غرب أفريقيا لمحمد بن رزق (236/1).

(5) قسم الدراسة لكتاب روضة المستبين، للمحقق عبد اللطيف زكاغ، دار ابن حزم، الطبعة: الأولى، سنة النشر: 1431 هـ 2010 م، (ج:1 ص:75).

(6) الإسعاد في شرح الإرشاد، ص: 49.

(7) المصدر السابق، ص: 346.

(8) العين للخليل بن أحمد الفراهيدي، تحقيق مهدي المخزومي، د إبراهيم السامرائي، دار ومكتبة الهلال، (ج: 5، ص: 118)

(9) الكامل في اللغة والأدب، لأبي العباس المبرد، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر العربي – القاهرة، الطبعة: الثالثة، سنة النشر: 1417هـ – 1997م. (ج:1/ص: 202)

(10) معجم مقاييس اللغة، لابن فارس، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، دار الفكر، سنة النشر: 1399هـ -1979م. (ج: 5/ 467)

(11) المحكم والمحيط الأعظم، لابن سيده، تحقيق: عبد الحميد هنداوين دار الكتب العلمية، الطبعة: الأولى، سنة النشر: 1421 هـ -2000م. (ج: 6/ص: 317)

(12) أساس البلاغة، للزمخشري، تحقيق: محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة: الأولى، سنة النشر: 1419 هـ -1998 م. (ج: 2/ص: 297)

(13) مختار الصحاح، للرازي، تحقيق: يوسف الشيخ محمد، المكتبة العصرية – الدار النموذجية، بيروت ، الطبعة :الخامسة، سنة النشر: 1420هـ / 1999م. (ص: 317)

(14) أبجديات البحث في العلوم الشرعية، فريد الأنصاري، مطبعة النجاح الجديدة –الدار البيضاء، الطبعة: الأولى، 1997م. (ص: 98)

(15) المتكلمون لا يقتصرون على الأدلة العقلية، بل يستدلون بها وبالنقلية، وذلك راجع إلى المجال المبحوث فيه، فمنه العقلي المحض، فبالعقليات، ومنه السمعي المض، فبالسمعيات، ومنه المشترك بين السمعيات والعقليات، فبالسمعيات والعقليات.

(16) الكليات معجم في المصطلحات والفروق اللغوية، لأبي البقاء الكفوي الحنفي، تحقيق: عدنان درويش – محمد المصري، مؤسسة الرسالة – بيروت. (ص: 114)

(17) الإسعاد في شرح الارشاد، ص: 90.

(18) تحرير التحبير في صناعة الشعر والنثر وبيان إعجاز القرآن، لابن أبي الإصبع العدواني، تحقيق: الدكتور حفني محمد شرف، الجمهورية العربية المتحدة – المجلس الأعلى للشئون الإسلامية – لجنة إحياء التراث الإسلامي. (ص: 119)

(19) المعتمد في أصول الفقه، لأبي الحسين البصري، تحقيق: خليل الميس، دار الكتب العلمية – بيروت، الطبعة: الأولى، 1403ه.(ج:1/ص:6)

(20) الكليات، لأبي البقاء الكفوي (ص: 114).

(21) سأقتصر على سرد نماذج منها فقط، إذ تتبعها جميعها والوقوف على مدلولاتها، ودرجات هذه الألفاظ في النقد، ومقصود ابن بزيزة بها، يحتاج إلى بحث مستقل.

(22) ينظر النماذج التالية: (ص:63/ 78/ 81/ 87/ 110/ 134/ 145/ 172/ 198/307 / 316)، والملاحظ أن ابن بزيزة غالبا يطلق هذا المصطلح في انتقاد إمام الحرمين وأصحابه من الأشاعرة.

(23) قيدت الدعاوى بكونها بشرية، لإخراج الأحكام الإلهية.

(24) وإن كان هذا الموضوع (تعليل الأفعال والأحكام عند الأشاعرة) في حقيقة الأمر يحتاج إلى بحث مطول يكشف غوامضه، خصوصا فيما جاء به الإمام الرازي، في كتبه، حيث أنكر في تفسيره وجود شيء اسمه لام التعليل، في حين نجده في باب القياس الأصولي يعلل ويتحدث عن مسالك العلة وعن العلة القاصرة والمتعدية، وغير ذلك، فهل يقال: إن الرازي في المسائل العقدية تأثر بمرجعيته الأشعرية، وفي الأصول تأثر بمرجعيته الشافعية؟ وفي المقابل نجد الحكيم الترمذي والحارث المحاسبي ومن على شاكلتهم من أرباب التصوف يذهبون إلى أبعد مما وقف عنده ممن يقول بالتعليل من الفقهاء والأصوليين، فعللوا جزئيات أحكام العبادات، كفرائض الحج وعدد الركعات. وقد كتب في هذا الموضوع كتابات لكنها لا ترقى الى درجة اليقينيات، بل هي استنتاجات لم تقم على الاستقراء التام، وقد حاول الدكتور محمد سعيد رمضان البوطي، الجمع بين هذا النفي والاثبات فخلص إلى أن العلة هي مجرد معرف على الحكم، وليست هي الباعث، سواء في العقليات، أو في الشرعيات، كما خلص إلى أن العلة التي تناقش في علم الكلام ليست هي التي تناقش في كتب أصول الفقه، فتلك فلفسية التي يدعى أنها تصدر عنها معلولات، وتتولد منها. ينظر "ضوابط المصلحة في الشريعة الاسلامية" دار الرسالة (ص: 96).

(25) ينظر الاسعاد في شرح الارشاد، (ص: 49).

(26) انظر كتاب الإسعاد، (ص: 64).

(27) المصدر السابق: ص: 227.

(28) الاسعاد ص: 44

(29) الإسعاد ص: 232/231

(30) الاسعاد ص: 348

(31) الاسعاد ص 213

(32) سورة الأنعام، الآية: 36.

(33) سورة يونس، الآية: 99.

(34) سورة النساء، الآية: 40

(35) سور آل عمران، الآية: 195.

(36) الإسعاد ص 594

(37) جاءت في سورة المائدة، الآية:88–الروم،24– الأنعام،151– الإسراء،31– الحج،58.

(38) سورة الإسراء، الآية:31.

(39) تفسير القاسمي محاسن التأويل، ج:6، ص:458.

(40) أخرجه ابن ماجه، كتاب: سنن ابن ماجه، باب: الاقتصاد في طلب المعيشة، رقم الحديث: 2144.

(41) نهاية الأقدار، ص:416/ إشارات المرام، ص: 235.

(42) الإسعاد في شرح الإرشاد، ص:541.

(43) سورة هود، الآية:6.

(44) الإسعاد في شرح الإرشاد، ص:541.

(45) الإسعاد في شرح الإرشاد: ص:543.

(46) سورة يس، الآية:79.

(47) سورة فصلت الآية:21.

(48) سورة الروم، الآية:27.

(49) سورة النور، الآية:24.

(50) الإسعاد في شرح الإرشاد، ص:547.